البيئة الاجتماعية لسجن بادوش

– دراسة ميدانية –

حارث حازم أيوب(*)

و أحمد عبد العزيز عبد العزيز(**)

ملخص البحث

يحاول هذا البحث أن يتناول البيئة الاجتماعية لسجن بادوش وما تلعبه من دور مؤثر في نجاح عملية إصلاح النزلاء أو فشلها. وقد تم اختيار قسم إصلاح الكبار في بادوش كمجتمع للدراسة المزمع القيام بها.

واشتمل البحث على مجموعة من المحاور، حيث اختص المحور الأول بالإطار المنهجي للبحث من تحديد مشكلة البحث وأهدافه والأدوات المستخدمة في جمع البيانات كالمقابلة والملاحظة، كما تم تحديد مجالات البحث الزماني والمكاني والبشري، ثم حددنا أهم المفاهيم الواردة في البحث.

أما المحور الثاني فقد اشتمل على أهم الظروف البيئية السائدة في المؤسسة الإصلاحية كالبيئة الفيزيقية والعلاقات الاجتماعية بين النزلاء ونظام الضبط والإصلاح الاجتماعي وثقافة السجن وظروف عمل النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، في حين اشتمل المحور الثالث على مجموعة من الاستنتاجات التي أسفر عنها البحث، ثم مجموعة من التوصيات التي خرجنا بها في ضوء النتائج التي توصلنا إليها.

(*) قسم الاجتماع ـ كلية الآداب / جامعة الموصل.

(**) قسم الاجتماع ـ كلية الآداب / جامعة الموصل.

المقدمة

تعد الجريمة في حد ذاتها ظاهرة خطيرة يجب على المجتمع أن يعمل كل جهده لوضع القواعد والتدابير الكفيلة للحد منها، ولعل الظاهرة الأكثر خطورة على المجتمع هي أن يُعاد ارتكاب الجريمة من قبل الشخص نفسه بعد أن كان المجتمع قد أنذره وعاقبه بسبب ارتكابه الجريمة الأولى، وهذا يعد مؤشراً على عدم نجاح البرامج والجهود الإصلاحية التي بذلها المجتمع نحو المحكوم عليه، مما يؤدي إلى ضعف ثقة المجتمع بالمؤسسات الإصلاحية.

لذلك أعطى المختصون بالسياسة الجنائية وعلم الإجرام والعقاب أهمية كبيرة للإصلاح وتأهيل النزلاء وتطوير المؤسسات الإصلاحية واستخدام المناهج العلمية الصحيحة للتعامل مع السلوكيات الانحرافية والإجرامية التي يمارسها المجرمون، وإزالة كافة العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء هذا السلوك الإجرامي المتأصل بهدف وضع الحلول اللازمة لمعالجتها.

ونظراً لما تمثله الظروف البيئية السائدة في السجن من أهمية كبيرة في عملية إصلاح المجرم أو عدم إصلاحه، فقد حاولنا في هذا البحث الوقوف على أهم الظروف البيئية السائدة في قسم إصلاح الكبار في بادوش وآثارها على النزلاء المودعين فيها، ومن اجل الوصول إلى هذا الهدف قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور، حيث تناولنا في المحور الأول الإطار المنهجي للبحث من تحديد لمشكلة البحث وأهميته وهدف البحث وأدوات البحث ومجالاته ومفاهيم البحث، أما المحور الثاني فقد تناولنا فيه أهم الظروف البيئية الموجودة في المؤسسة الإصلاحية بدءاً من طبيعة التصميم البنائي للسجن، والعلاقات الاجتماعية بين النزلاء، ونظام الضبط والإصلاح الاجتماعي، ومن ثم ثقافة السجن، وانتهاء بالعمل والأنشطة الاقتصادية للنزلاء داخل السجن، في حين تضمن المحور الثالث خلاصة لأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من البحث وكذلك عرضنا فيه عدداً من التوصيات والمقترحات اللازمة للتقليل من الآثار السلبية لبيئة السجن على حياة المحكومين.

المحور الأول

الإطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث وأهميته

لقد أثيرت الكثير من التساؤلات حول السجون والمؤسسات الإصلاحية ودورها في زيادة نسبة الإجرام في المجتمع؛ لأن المفكرين في علم الإجرام والعقاب قد أعربوا عن قناعتهم بأن هناك الكثير من العيوب والأضرار التي ترتبط بالمؤسسات الإصلاحية والعقابية.

ولكن على الرغم من قناعة هؤلاء العلماء بهذه الآثار السلبية للسجون والاصلاحيات، فقد أوضحوا أن الفكر الإنساني لا يزال عاجزاً عن الوصول إلى وسيلة افضل لتحل محل السجون كأداة للإصلاح والعقاب، والسبب في ذلك ان العقاب بحد ذاته نظام يستحيل الاستغناء عنه، فلا بد من وجود عقوبة السجن لعزل المجرمين عن المجتمع حفاظاً على أمنه واستقراره واستمرار تقدمه[1].

وعلى الرغم مما شهدته النظم الإصلاحية والعقابية في العالم من تطور كبير ولاسيما في مضمون برامجها الإصلاحية وإعطائها الدور الأكبر للبحث الاجتماعي والتطبيقي، فقد بقيت السجون من اكثر المؤسسات الاجتماعية تخلفاً، كونها تضم أسوأ النماذج البشرية وأكثرها خطورة على المجتمع، وكثيراً ما يكون إيداع المجرم في السجن فرصة له لاكتساب الكثير من الخبرات الإجرامية من المجرمين الآخرين الذين يختلط معهم في بيئة السجن، مما يحول دون نجاح العملية

(1) د. عبدالله عبدالغني غانم، مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص9.

الإصلاحية التي تهدف إليها إدارات السجون والمؤسسات العقابية، وقد أشار مؤتمر مكافحة الجريمة الذي نظمته الأمم المتحدة في دمشق في عام 1964 إلى أن السجن يعد عاملاً من عوامل العود إلى الجريمة في حالة فقدانه للأسس الإصلاحية السليمة، وأكد المؤتمر أن أبنية السجن وفقدان التوجيه المهني والتربوي فيه، وحشر المسجونين في غرف غير صحية وبعدد هائل تضعف في السجين الإحساس بأنه إنسان كسائر البشر ويولد لديه الشعور بالضغينة والحقد على المجتمع، مما يخلق في نفسه شعوراً يدفعه للانتقام بقيامه بأعمال إجرامية جديدة[2].

وفي قطرنا العراقي مازالت مؤسساتنا الإصلاحية تعاني من التخلف والقصور في المناهج الإصلاحية المطبقة فيها، نتيجة لوجود عيوب كثيرة في التشريع العراقي وأساليب تطبيقية بصورة علمية صحيح، إضافة إلى قلة الكوادر الفنية المتخصصة في العلوم الجنائية والاجتماعية والنفسية وضعف دورها في السجون والاصلاحيات، مما ترتب على ذلك زيادة نسبة العائدين إلى ارتكاب الجريمة خصوصا في سنوات التسعينات[3].

وقسم إصلاح الكبار في بادوش هو واحد من المؤسسات الإصلاحية العراقية التي ما زالت تستخدم الطرائق والأساليب التقليدية في علاج وإصلاح النزلاء، وهذا الذي ينعكس سلبيا على استقرار الوضع الأمني في المجتمع، لذلك برزت أهمية دراسة البيئة الاجتماعية لسجن بادوش والظروف المحيطة بالعاملين والمودعين في

(2) د. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي (الجريمة والمجرم)، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980، ص483-484.

(3) ينظر: جعفر عبدالامير الياسين، العائدون، بحث مقدم الأولى مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة، بغداد، 1997.

هذه المؤسسة الإصلاحية من اجل إيجاد الحلول والمعالجات الكفيلة بإنجاح العملية الإصلاحية التي تهدف إليها هذه المؤسسة.

هدف البحث

لقد هدفنا من خلال تقديم هذا البحث إلى تسليط الضوء على جملة من الظروف البيئية السائدة في قسم إصلاح الكبار في بادوش، وبيان أثرها في عودة الشخص إلى ارتكاب الجريمة بعد الحكم عليه بالحبس في المؤسسة الإصلاحية. وهذه الظروف تشمل:

1. البيئة الفيزيقية للمؤسسة الإصلاحية.
2. العلاقات الاجتماعية بين النزلاء.
3. نظام الضبط والإصلاح الاجتماعي.
4. ثقافة السجن.
5. العمل والأنشطة الاقتصادية للنزلاء.

وكذلك يهدف البحث إلى تقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بتقليل الأثر السلبي لبيئة السجن على حياة النزلاء.

أدوات البحث

اعتمدنا من اجل لنجاز هذا البحث على أداتي الملاحظة والمقابلة مع نزلاء قسم إصلاح الكبار في بادوش، وذلك من خلال زياراتنا المتكررة للمؤسسة الإصلاحية، إما لأغراض البحث العلمي أو مع طلبة قسم الاجتماع في كلية الآداب جامعة الموصل.

مجالات البحث

تعد الفترة الممتدة من 2000/7/1 ولغاية 2002/9/3 مجالا زمنيا للبحث. أما المجال المكاني للبحث فهو قسم إصلاح الكبار في بادوش. في حين عد نزلاء القسم الإصلاحي في بادوش مجالاً بشرياً للبحث.

المفاهيم والمصطلحات

فيما يأتي أهم المفاهيم التي وردت في البحث :

1. البيئة

تعرف البيئة (Environment) بانها العوامل الخارجية التي يستجيب إليها الفرد أو المجتمع استجابة فعلية أو استجابة احتمالية، وتؤثر أحيانا في أفعاله وتصرفاته اليومية[4].

وقسم العلماء البيئة على ثلاثة أنواع:

أ. بيئة فيزيقية أو جغرافية: وهي جميع مظاهر البيئة التي لا تكون من خلق الإنسان أو نتيجة للنشاط الإنساني، وتتضمن الأرض والمناخ والتضاريس وموجودات وحرارة ورطوبة[5].

ب. بيئة ثقافية: وتتعلق بالظروف الثقافية التي تكتنف المجتمع، كالمنطقة الثقافية التي يقع في دائرتها المجتمع والتيارات الثقافية السائدة فيها.

---

(4) د. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، البيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 103.

(5) د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، البيئة العصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 160.

ج. بيئة اجتماعية: وتتمثل في المجتمع وما يسوده من عادات وتقاليد ونظم اجتماعية[6].

وبموجب هذا البحث نعرف البيئة بانها: (مجموعة العوامل أو الظروف السائدة في القسم الإصلاحي من ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وفيزيقية تسهم في نجاح عملية إصلاح المحكومين أو فشلها).

2. قسم الإصلاح الاجتماعي للكبار

هو دائرة عقابية ذات برامج إصلاحية، يوضع فيها الشخص المحكوم لإكمال مدة محكوميته، وتتوافر فيها الإمكانيات الفنية من حيث المساحة والبناء والمعدات والتأثيث وخبراء وإداريين وأجهزة ضبط خاصة وباحثين اجتماعيين مهمتهم إعادة تأهيل النزلاء وإصلاحهم بتطوير مداركهم وخبراتهم الفنية واستغلال أوقات فراغهم ببرامج تعود على المشاركين فيها بالنفع والفائدة[7].

وكانت الإصلاحيات في العراق تسمى سابقا (السجن) وتم تعديل التسمية في قانون المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي لعام 1981 إلى قسم الإصلاح الاجتماعي للكبار[8].

---

(6) د. إبراهيم مدكور، مصدر سابق، ص 103.

(7) د. فتحية الجميلي، علاج المجرمين، محاضرات ألقيت على طلبة المرحلة الرابعة، قسم الاجتماع، بغداد، 1970، ص19.

(8) سطام حمد الجبوري، عبدالله مرقس رابي، التشغيل الخارجي لنزلاء قسم إصلاح الكبار، دراسة ميدانية في قسم إصلاح نينوى، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين، العدد 18، 1988، ص 223.

وصف عام لقسم إصلاح الكبار في بادوش

هو أحد الدوائر التابعة لدوائر إصلاح الكبار في أبو غريب التي تتبع بدورها إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويقع هذا القسم في منطقة بادوش في شمال غرب مدينة الموصل وتبعد 15كم عن مركز المدينة، ويتكون من ثلاثة أقسام رئيسة، هي:

1. **قسم الأحكام الثقيلة:** وهو مخصص لإيداع النزلاء المحكومين لأكثر من خمسة سنوات. وتحتوي بناية الأحكام الثقيلة على غرف الإدارة التي تضم المدير ومعاونه وعدد من أفراد القوة الإجرائية، ووحدة البحث الاجتماعي التي تضم رئيسا لهذه الوحدة وعدد من الباحثين المعاونين له، ومستوصف ومصلى ومطبخ كبير يعمل فيه بعض النزلاء لتحضير الطعام للنزلاء الآخرين، وتضم البناية سبع ردهات كبيرة يُطلق على كل واحدة منها قاطع، من هذه القواطع قاطع يحتوي على أربع ردهات كبيرة ويتسع القاطع لحوالي 160 شخصاً، أما القواطع الستة المتبقية، فيتكون كل قاطع منها من عشر غرف تتسع كل غرفة منها لسبعة أشخاص أو اكثر، ويحتوي كل قاطع على حمامات ومرافق صحية. وتوجد أيضا قاعة كبيرة للاحتفالات والمناسبات، كما توجد مدرسة ابتدائية تتكون من ثلاثة صفوف (رابع وخامس، وسادس ابتدائي) وملاكها وتأثيثها تابع إلى وزارة التربية، إضافة إلى وجود قاعة كبيرة للتأهيل المهني تضم عدداً من الآلات والمكائن اليدوية كالخياطة والزخرفة والحدادة والنجارة يعمل فيها عدداً من النزلاء.

2. **قسم الأحكام الخفيفة:** ويودع فيه النزلاء الذين لا تتجاوز محكوميتهم خمس سنوات، وتتكون بنايته من خمس ردهات تتسع كل ردهة (70-80) شخصاً،

ويوجد فيه غرفة للمأمور وغرفة لأفراد القوة الإجرائية كما توجد مكتبة تحتوي على بعض الكتب ويستطيع النزيل استعارة بعض الكتب منها لمطالعتها، هذا بالإضافة لوجود مصلى وحانوت صغير ومطبخ صغير.

3. **قسم الإفراج الشرَّطي:** وهو مخصص لإيداع محكومين لمدة سنة أو اقل، وبنايته مشابهة في عدد ردهاتها وأقسامها لقسم الأحكام الخفيفة. وغالبا ما يودع فيه المحكومون عن الجرائم السياسية أو جرائم تجاوز الحدود[9].

المحور الثاني

الظروف البيئية للمؤسسة الإصلاحية

1. البيئة الفيزيقية للمؤسسة الإصلاحية

ونقصد بهذا الجانب العناصر المادية المتعلقة بموقع المؤسسة الإصلاحية وتصميمها، من أبنية وغرف وقاعات وساحات مختلفة، ومدى توافر الشروط الصحية والتهوية في أقسام المؤسسة الإصلاحية، إلى جانب الوسائل والمعدات المستخدمة في علاج النزلاء وتأهيلهم[10].

(9) تم الحصول على هذه المعلومات من مقابلة أجريت مع السيد سمير علي حسن محجوبة، مدير قسم إصلاح الكبار في بادوش.

(10) عبدالجبار عريم، الطرق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين والجنحين ط 2، مطبعة المعارف، بغداد، 1976، ص89-90.

فبالنسبة للموقع الجغرافي للمؤسسة الإصلاحية لم نجد فيه ما يشير إلى وجود سلبيات في هذا الجانب؛ لأن موقع المؤسسة بالقرب من مدينة الموصل وتوافر طرق ووسائل النقل الكافية للموظفين والإداريين وزوار السجن، إضافة إلى وقوعه ضمن أراضى زراعية واسعة، وقربه من الكثير من المشاريع مثل مشروع سد بادوش، كل ذلك يجعل موقعه ملائماً لما أتفق عليه في ان تكون المؤسسات العقابية في موقع تفصله مسافة محدودة عن إحدى المدن وان تكون المواصلات بينها وبين المدينة ميسرة.

هذا فيما يخص موقع المؤسسة الإصلاحية، أما فيما يتعلق بتصميم المؤسسة الإصلاحية من الناحية الإنشائية وخصائص أقسامها ومرافقها المختلفة، فقد لاحظنا فيها عدداً من السلبيات و(العيوب) التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ. إن أجزاء كثيرة من بناية المؤسسة الإصلاحية تحتاج للترميم والتجديد نظراً لقدم بنائها.

ب. تفتقر الكثير من قاعات وردهات النزلاء إلى شروط النظافة الصحية، ولا يتم الاهتمام بنظافتها إلا أوقات الزيارات والتفتيش الرسمية خصوصاً في قسم الأحكام الثقيلة.

ج. عدم تناسب أقسام المؤسسة الإصلاحية الثلاثة (الثقيلة، والخفيفة، والإفراج الشرطي) في حجم الردهات والقاعات. ففي حين أن قسم الأحكام الثقيلة يضم سبع ردهات واسعة، فأن القسمين الآخرين يضمان خمس ردهات لكل منهما. مما يؤدي إلى حجز عدد كبير من النزلاء في غرفة واحدة، مكن دون الأخذ بنظر الاعتبار الطاقة الاستيعابية للغرفة، مثلما يحدث في قسم الأحكام الخفيفة.

د. لا تتوفر غرف استقبال كافية لحجز كل نزيل جديد على حدة، ودراسة حالته النفسية ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ارتكابه للسلوك الإجرامي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إجراء عملية فحص وتصنيف النزلاء بشكل علمي صحيح.

هـ. تفتقر معظم قاعات وغرف النزلاء إلى وسائل التبريد والتدفئة، بسبب محدودية الموارد المالية للمؤسسة الإصلاحية. الأمر الذي يضطر بعض النزلاء إلى جلب هذه الوسائل من بيوتهم.

و. عدم وجود ساحات وملاعب رياضية يمكن للنزلاء أن يمارسوا فيها الألعاب الرياضية والترفيهية.

إن هذه السلبيات التي ذكرت أعلاه تترك آثاراً مباشرة من ناحية الجو النفسي والفكري على كل من الموظفين المسؤولين عن إدارة المؤسسة الإصلاحية وكذلك على النزلاء، بصورة تجعل معظم النزلاء يفتقرون إلى عوامل الاستقرار والراحة النفسية والعقلية، مما يحول دون استجابتهم للعملية الإصلاحية بشكل صحيح، وتعرقل جهود إصلاحهم ووقايتهم من السلوك الإجرامي.

2. العلاقات الاجتماعية بين النزلاء

تشكل العلاقات الاجتماعية بين نزلاء المؤسسة الإصلاحية ركيزة الحياة في هذا المجتمع، وهي من اكثر العوامل تأثيرا على شخصية النزيل وسلوكه الاجتماعي لكون النزلاء الذين يعيشون مع النزلاء هم من اكثر الناس اتصالا مع النزيل ويقضي معهم وقتا اكبر من الوقت الذي يتصل فيه مع مسؤولي إدارة السجن أو الباحثين الاجتماعيين.

ونستطيع تحديد العلاقات الاجتماعية بين النزلاء من جانبين:

أ. العلاقات الاجتماعية بين نزلاء الزنزانة الواحدة

إن حياة النزيل داخل زنزانة محددة ضمن مساحة محددة قد لا تتجاوز بضعة أمتار، وضمن هذه المساحة الضيقة يلتقي مع عدد كبير من النزلاء قد يتجاوز عددهم خمسين نزيلاً بحيث تضيق بهم مساحة المكان المخصص لهم، وهؤلاء النزلاء لا يمثلون نمطاً إجراميا متماثلاً بمعنى انهم يتفاوتون بين محكومي جرائم القتل والسرقات والمخدرات والقضايا الأخلاقية، كما أنهم يختلفون في الأعمار وفي مستوى القوة البدنية والعقلية(11).

وعلى الرغم ما تحتويه الزنزانة الواحدة من تناقض في مستويات شاغليها فانه تنشأ علاقة تكيف بينهم اقتضتها ضرورة السكن والتعايش والرفقة التي تستمر كل ساعات اليوم؛ لذلك فانهم يقومون بتشكيل جماعات متعاونة تتشارك فيما بينها بالطعام واللوازم الحياتية الأخرى، ويهدفون من وراء تشكيل هذه الجماعات المتعاونة إلى توفير الحماية لأنفسهم من استغلال وطمع الآخرين واعتداءاتهم المستمرة على أنفسهم وأموالهم، هذا إلى جانب هدف اقتصادي وهو محاولة إشباع حاجة غير متوفرة لديه لكنها موجودة عند غيره فيضطر إلى المشاركة معه وإعطائه شيئاً آخر لكي ينتفع الاثنان من ذلك في وقت واحد، ونظراً لأن المصلحة الفردية وتأمين الذات هو الهدف الأساسي لرفاق المجموعة الواحدة، فإن العلاقات التي تسود بين أفرادها لا تسودها في الغالب مشاعر الصداقة والمحبة الحقيقية بل تسودها المصلحة فقط. لذلك فأن الشك مسيطر على نفوس النزلاء وكثيراً ما تنشأ

(11) هذه المعلومات مأخوذة من خلال مقابلتنا لمجموعة من النزلاء.

مشاجرات بين النزلاء نتيجة استغلال أحدهم للآخر أو بسبب حاجة مادية، أو بسبب أحقاد قديمة[12].

ولكي يستطيع النزلاء العيش بكرامة واحترام بين زملائه النزلاء، فعليه أن يساير هم في السلوكيات والتصرفات الشاذة فيتعلم منهم السرقة وكيفية الحصول على المال بأية طريقة كانت، وأيضا يتعلم منهم السلوك الجنسي الشاذ وطرائق القتل والاحتيال المحترفة، ويزداد تأثير هؤلاء النزلاء على الفرد مع زيادة اختلاطه معهم وطول فترة الحبس، فعندما تنتهي مدة محكومية النزيل ويخرج من المؤسسة الإصلاحية يكون قد اكتسب مختلف الخيرات الإجرامية ما بين القتل والسرقة والسلوك الجنسي الشاذ مما يخلق منه مجرماً محترفاً متعدد المواهب والخبرات الإجرامية، الأمر الذي يزيد من خطورته على المجتمع[13].

ب. العلاقات الاجتماعية والصداقات على مستوى مجتمع السجن

لا ينحصر تأثير النزلاء على سلوك الفرد داخل زنزانته بل يتعدى ذلك إلى تأثير النزلاء الآخرين عليه خارج زنزانته، إذ يعمد كثير من النزلاء إلى زيارة أصدقاء أو أقارب لهم في أثناء فتح الردهات والخروج إلى ساحات السجن، وتبدأ هذه الفترة من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثانية بعد الظهر.

وتلعب علاقات الصداقة والتزاور بين النزلاء دوراً أساسيا في هذا المجتمع وذلك لعدة أسباب، أهمها طول أوقات الفراغ؛ إذ أن النزيل يقضي معظم يومه وليله في فراغ ما عدا ساعات النوم ومشاهدة التلفاز، كما أن لها علاقة بمظهر القوة

(12) مذكرات النزيل عدنان الجحيشي.

(13) المصدر نفسه.

والسعي إلى السيطرة حيث يلجأ الكثير من أرباب السوابق ورجال العصابات إلى تكوين أصدقاء ورفاق لهم في مختلف قاعات السجن بهدف إظهار قوتهم وسيطرتهم على بقية النزلاء والعمل على استغلالهم والاعتداء عليهم، وكثيراً ما يصبح السجن ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف العصابات الإجرامية التي تظهر وقائعها من خلال المشاجرات والمعارك التي تنشب بين النزلاء من وقت لآخر وترجع معظم أسبابها إلى وجود أحقاد وخصومات قديمة بين النزلاء أو بسبب الوشاية للإدارة[14].

وكذلك يكون للعامل الاقتصادي والمادي أثره في هذه الزيارات اليومية، حيث يتخذ الكثير من النزلاء من هذه الزيارات وسيلة للكسب المادي من خلال بيع المواد الممنوعة وغير الممنوعة التي تكون مطلوبة من قبل الجميع ومن أمثلة هذه المواد الحبوب المخدرة التي يكثر رواجها داخل جدران المؤسسة الإصلاحية لعدة أسباب منها غياب القانون والرقابة الدقيقة على منافذ توزيع هذه الحبوب والمخدرات، إضافة إلى اعتقاد الكثير من النزلاء أن تعاطي هذه الحبوب ستجعلهم يبتعدون عن التفكير والقلق النفسي الذي يتعرضون له نتيجة طول المدة التي يمكثونها في المؤسسة الإصلاحية، إضافة إلى ذلك تكون هذه الزيارات فرصة للبعض لنشر وتبادل الخيرات والمعارف الإجرامية خصوصا بين أفراد النمط الإجرامي الواحد، فمثلا يلجأ السارق المبتدئ إلى اكتساب الخبرة والمهارة في مجال السرقات من النزلاء المحترفين في هذا المجال، ليعود بعد ذلك إلى ارتكاب السرقة ولكن بطريقة اصعب واذكي من سابقتها. وينتهز نزلاء آخرون فرصة

(14) مقابلة مع مجموعة من النزلاء.

الزيارات لكي يلقي بشباكه على النزلاء الجدد أو المستضعفين بغية خداعهم واخذ الأموال منهم وإخضاعهم لنفوذه وسيطرته[15].

يتبين لنا من مجمل العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين النزلاء سيطرة الرذيلة والسلوك الشاذ على معظم علاقات أفراد هذا المجتمع، ويكون الصراع من اجل البقاء واستغلال الآخرين والحصول على المادة غاية كل نزيل، الأمر الذي يجعل من وجوده خارج المؤسسة الإصلاحية مسألة وقت قبل أن يعود إليها مجدداً.

3. نظام الضبط والإصلاح الاجتماعي

يتولى عدد من الحراس والعسكريين في الإصلاحية عملية استتاب الأمن والنظام داخل أقسام السجن ومهمة حراسة ومراقبة تحركات وأفعال النزلاء وضمان حسن تطبيق برامج تأهيل وإصلاح النزلاء، ويطلق عليهم اسم (القوة الإجرائية). في حين يتولى الباحثون الاجتماعيون عملية التأهيل الاجتماعي وإصلاح النزيل بدءا من دخوله إلى المؤسسة الإصلاحية حتى الإفراج عنه.

ومن ملاحظتنا لواقع عمل هاتين المجموعتين تبين لنا وجود مشكلات وسلبيات كثيرة ترافق أداء أفرادها، فبالنسبة لأفراد القوة الإجرائية وجدنا أن دورهم ينحصر في تأمين الجوانب الأمنية للمؤسسة الإصلاحية ومنع هروب السجناء وتفتيش الزنزانات والنزلاء أحيانا أثناء الزيارات الأسبوعية التي يلتقي فيها السجناء مع أهاليهم في السجن، في حين يغيب دور القوة الإجرائية في إيقاعات الحياة اليومية للنزلاء، حيث أنهم لا يتدخلون في شؤون النزلاء الداخلية إلا في حالة حدوث النزاعات والمشاجرات بين النزلاء كثيرا ما يلجأ الحراس فيها إلى استخدام

(15) مذكرات النزيل عدنان الجحيشي.

العنف والضرب لمعاقبة النزلاء المسيئين، وأحيانا يتسامح بعض الحراس مع ذوي النقود المادي والنزاعات العدوانية والإجرامية حفاظا على أنفسهم من اعتداء النزلاء عليهم وتحقيقا لمصالح اقتصادية يجنونها من وراء ذلك.

ومن ابرز الأسباب التي تقف وراء عدم أداء أفراد القوة الإجرائية في ضبط وتأديب النزلاء بشكل صحيح، هو انخفاض مستوياتهم العلمية حيث أن اغلبهم لم يتجاوز في دراسته المرحلة الابتدائية، كما أن بعضهم لا يعرف القراءة والكتابة، الأمر الذي يجعلهم يفتقرون إلى الخبرة الفنية والمهارة العلمية اللازمة للتعامل مع النزلاء وبالأخص الخطرين منهم، هذا إلى جانب انخفاض الدخول الشهرية التي لا تلبي الحاجات الضرورية لأفراد القوة الإجرائية، مما يضطر الكثير منهم إلى جباية الأموال من النزلاء لقاء السماح لهم ببعض الحقوق مثل الخروج من الزنزانة إلى ساحة السجن أو دخول الردهة غير المخصصة له لزيارة صديق أو شراء ما يلزم للنزلاء من سلع ومواد غذائية وسيكاير من خارج السجن بأجور معينة.

ويواجه الباحثون الاجتماعيون في قسم الإصلاح الاجتماعي مشكلات أيضا، ولكن بأشكال مختلفة عن التي يواجهها أفراد القوة الإجرائية. فبالنسبة لعدد الباحثين الاجتماعيين وجدنا أن عددهم لا يتجاوز ثلاثة باحثين وهو عدد ضئيل مقارنة بكثرة عدد المحكومين والنزلاء المودعين في القسم الإصلاحي الذين تجاوز عددهم وقت إجراء الدراسة 3000 نزيل، ومثل هذا التفاوت في الحجم بين الباحثين والنزلاء يجعل من الصعب على الباحث الاجتماعي دراسة حالة كل نزيل ومعرفة المشكلات والمعوقات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهه، وتشخيص الأسباب التي دفعته إلى الانحراف والجريمة، ومن ثم يقف الباحثون عاجزين عن توفير الرعاية

الاجتماعية والنفسية المناسبة لجميع النزلاء، وجعلت أعمالهم مقتصرة على أعمال الكتابة وإعداد السجلات الخاصة بالمعلومات الاجتماعية للنزلاء فقط[16].

ومما ساعد على عدم قيام الباحثين الاجتماعيين لواجباتهم الإصلاحية بشكل صحيح، غياب مناهج الإصلاح الاجتماعي ووسائله المبتكرة داخل المؤسسة الإصلاحية، وعدم تنفيذ المبادئ والأفكار الإصلاحية التي جاء بها قانون المؤسسة العامة للأسس الاجتماعي في العراق رقم (104) لسنة 1980[17]، وبقاؤها حبراً على ورق، خصوصا في ما يتعلق باستحداث اللجان الفنية التي تتولى الإشراف على تنفيذ برامج استقبال وتصنيف النزلاء وتأهيلهم مهنياً واجتماعياً وتوفير الرعاية اللاحقة للنزيل وأسرته بعد خروجه من السجن.

إن الواقع الحالي للمؤسسة الإصلاحية لا يشير إلى وجود مراكز استقبال متخصصة تتولى إجراء الفحوصات الطبية والنفسية والاجتماعية للنزلاء الجدد، ولا وجود للجنة الفنية التي تقوم بمهمة تصنيف النزلاء وفق معايير علمية محددة ومن ثم عدم وجود تصنيف علمي حقيقي، وكل ما يجري العمل به حالياً هو أن يتم توزيع النزلاء أو عزلهم وفق مقدار عقوبتهم، فمن زادت عقوبته على خمس سنوات يرسل إلى قسم الأحكام الثقيلة، ومن قلت عقوبته عن ذلك يرسل إلى قسم الأحكام الخفيفة، بينما يرسل المحكومين بسنة أو اقل إلى قسم الإفراج الشرطي.

أما توزيع النزلاء وفق العمر ونوع الجريمة والحالة الصحية فلا يتم تطبيقه داخل القسم الإصلاحي، وهذا ما يجعل من السجن مكانا جيدا لتعلم السلوكيات

(16) مقابلة مع الباحث الاجتماعي محمد عباس.

(17) ينظر: عبدالرحمن علي خميس، الاصلاح الاجتماعي في العراق، بغداد، 1989، ص 28.

الإجرامية المتنوعة وبيئة صالحة لانتقال الكثير من الأمراض المعدية والخطيرة كالسل الرئوي والتهاب الكبد الفيروسي، وعلى الرغم من وجود مستوصف صحي داخل القسم الإصلاحي إلا أنه لا يتوفر فيه كادر صحي كافٍ قادر على تشخيص الحالات المرضية التي تظهر بين النزلاء، ويكتفي أحيانا بوضع المصابين بأمراض خطيرة في محاجر خاصة بعيدا عن باقي النزلاء.

وعلى هذا الأساس يصبح نظام المؤسسة الإصلاحية بجميع موظفيه وحراسه وباحثيه الاجتماعيين قاصراً عن التأثير والتدخل في الحياة الاجتماعية للنزلاء ولا يوفر مستلزمات إصلاح النفوس الخاطئة والمنحرفة ووضعها على طريق الاستقامة الصحيحة، في حين يبقى نظام النزلاء الداخلي الذي تحكمه العلاقات الاجتماعية بين النزلاء هو النظام الأقوى تأثيرا على سلوكيات النزلاء وأفعالهم.

4. ثقافة السجن

إن ظروف السجن وما يحتويه من سجناء ومحكومين جمعوا من مختلف طبقات المجتمع وشرائحه، اقتضت قيام نمط ثقافي خاص فيه، حيث تسوده أعراف وتقاليد ومعايير وقيم متميزة، وهي تنتقل من النزلاء القدامى إلى النزلاء الجدد عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي، وتمثل نوعاً من الخبرة اللازمة للتكيف ومواجهة الحياة اليومية في السجن وعاملاً محصناً للنزيل من استغلال وخداع الآخرين.

وهذه الثقافة بعناصرها وعاداتها مستمدة من أحط ما ينطوي عليه أفراد هذا المجتمع من صفات وعادات، وتتجه إلى محو وتفتيت كل مبدأ أو رأي أو نية طيبة

أو سليمة تجرؤ على الظهور في أجواء هذا المجتمع [18]. ومن ابرز سمات ثقافة السجن، هي:

أ. العنف والقوة سمة العلاقات بين النزلاء

إن امتلاك القوة وممارسة العنف يمثل القيمة المسيطرة في الحياة الاجتماعية للنزلاء، حيث يحظى النزلاء بمكانة اكبر إذا كان عنيفاً قادراً على ممارسة التسلط والقهر أو قادراً على مواجهة العنف بالعنف، وكذلك يشكل العنف أسلوب الحياة بالنسبة لعدد كثير من النزلاء فمن خلال استعدادهم للضرب والاعتداء يحصلون على ما يحتاجون إليه من طعام وملبس ومسكن داخل السجن [19]. وقد لاحظنا في هذا المجال سيطرة بعض النزلاء على الآخرين داخل القاعة أو الزنزانة الواحدة، ويطلقون على أنفسهم لقب السيد أو (المعلم) ويكون معهم عدد من النزلاء التابعين لهم، وهؤلاء التابعون ليس لديهم أي عمل سوى الاستعداد للضرب والاعتداء على من يعادي (المعلم) أو يتعرض له بسوء من النزلاء أو حتى من إدارة المؤسسة.

ب. التسامح الاجتماعي مع كثير من الأفعال المنحرفة

إن أحد السمات الأساسية في ثقافة السجن تتمثل في أن هذه الثقافة تتسامح مع كثير من الأفعال المنحرفة، بحيث أن كثير من الأفعال التي تعد عادية في مجتمع النزلاء هي أفعال مرفوضة ومنحرفة من وجهة نظر المجتمع الخارجي[20]، ومن ذلك أن هذا المجتمع يسمح بأسوأ صور الاستغلال المادي والمعنوي بين

(18) د. أحمد محمد خليفة، مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي، ج 1، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص 196.

(19) د. عبدالله عبدالغني غانم، مصدر سابق، ص 316.

(20) المصدر نفسه، ص 319-320.

النزلاء، ويسمح بقيام الممارسات الجنسية الشاذة فيما بينهم، كذلك يسمح بالمقامرة والمراهنة، ويشجع على تعلم طرائق الإجرام المتنوعة كالسرقة والاحتيال والإدمان على الحبوب المخدرة التي يشيع تداولها بين النزلاء داخل مبنى السجن من اجل الحصول على المتعة والراحة النفسية والعقلية المفقودة عندهم.

ج. التأكيد على القيم المادية وبروز البعد الفردي

أن قيمة الإنسان في السجن ومكانته الاجتماعية تتحدد بما يمتلكه من إمكانيات مادية وسلع ومواد غذائية وخدمية، وفي ظل النقص في السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة الإصلاحية لنزلائها وعجزها عن توفير مستوى معاشي ملائم لهم[21]. جعل الكثير من النزلاء لا يعتمد على ما يقدمه السجن من طعام وكساء، بل على ما توفره لهم أسرهم من موارد مادية ومعيشية أثناء الزيارات والمقابلات الأسبوعية، فمن كان ينتمي إلى أسرة غنية وله مقابلات مستمرة معهم يتمتع بمكانة عالية ومنزلة محترمة بين النزلاء الآخرين، ومن كانت أسرته فقيرة واتصالاته قليلة أو معدومة، اضطر أن يعيش حياة الجوع والحرمان في السجن.

وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع قيمة الأشياء المادية والسلع بين النزلاء بحيث أصبحت هذه الماديات هي الأساس في حياتهم، ومن ثم اصبح من المستحيل أن يكون هنالك تنازل عن مثل هذه الماديات إلا مقابل شيء آخر ذو قيمة مماثلة، مما يخلق من السجن بيئة ملائمة لاستغلال الأغنياء للفقراء الذين يجبرون على العمل كتابعين أو خدم للنزلاء الأثرياء، أو اللجوء إلى الأعمال المربحة اقتصاديا

(21) د. احمد محمد خليفة، مصدر سابق، ص 199-200.

كتجارة المخدرات والأقراص الممنوعة متحملين مختلف المخاطر في سبيل الحصول على المال.

د. القلق وفقدان الثقة بالمستقبل

لقد لاحظنا من خلال ملاحظتنا لواقع حياة النزلاء في السجن سيادة القلق والتشاؤم في النظرة إلى المستقبل بين اغلب النزلاء، وترجع أسبابها إلى ما يلاقونه من معاملة سيئة وإهمال من قبل إدارة السجن، والى تخلف البيئة الحياتية التي يعيشون فيها وانتشار السلوكيات الشاذة والاستغلال والخداع بين النزلاء. وليس القلق والتشاؤم مصدره الحياة داخل السجن فقط، بل أنه يرتبط أيضا بالمستقبل بالنسبة للنزيل نفسه[22].

فقد أوضح عدد كبير من النزلاء أنهم لا يستطيعون العودة إلى الحياة السوية والامتناع عن الجريمة؛ لأن المجتمع لن يتركهم وشأنهم خصوصاً بالنسبة للنزلاء المتورطين في قضايا القتل العمد والجرائم الأخلاقية، إضافة إلى صعوبة حصولهم على عمل بعد الإفراج عنهم بسبب ما يواجهونه من مشاعر العداء والكراهية من قبل أفراد المجتمع، مما يضطر الكثير منهم إلى أن يلتمس سبل الكسب غير المشروع والرجوع إلى رفاق الجريمة من جديد.

هـ. ظهور بعض المصطلحات اللغوية للسجن

إذا كانت اللغة هي الأداة الأساسية للثقافة، فقد ابتكر كثيرٌ من النزلاء لغة خاصة ميزت ثقافتهم، لغة تيسر لهم الكثير من الصعوبات وتعمل على انتقال الكثير

(22) هادي صالح محمد، العود الأولى الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، بغداد، 1985، ص 60.

من الأفكار الإجرامية فيما بينهم بسهولة وتدل معرفتها على العراقة في الجريمة، وفي الوقت نفسه تمكنهم من تفادي الكثير من المخاطر وتمنع انتقال المعلومات والأفكار التي يتبادلونها إلى النزلاء الجدد، وهذه اللغة هي مزيج من لغة الجماعات الإجرامية المختلفة، فهي مزيج من المصطلحات التي تستخدمها جماعات اللصوص والنشالين وجماعات الشذوذ الجنسي والدعارة ومدمني المخدرات وغيرهم[23].

إن مما يشجع على ظهور مثل هذه السمات والتقاليد الثقافة المنحرفة بين النزلاء هو عدم وجود نشاطات ثقافية وترفيهية مفيدة داخل المؤسسة الإصلاحية، على الرغم من وجود مكتبه خاصة بالكتب إلا أنها محدودة في عدد كتبها ومطبوعاتها، ولا يتسنى لكثير من النزلاء الاطلاع على الصحف والمجلات الحديثة، بل مقتصرة على قلة قليلة منهم والذين يملكون المال الكافي لشرائها، ويضاف إلى ذلك عدم تطبيق أجهزة الضبط والإدارة القانونية للسجن لواجباتها بشكل صحيح. الأمر الذي يجعل من السجن مرتعاً خصباً لظهور الثقافة الفرعية المشجعة للجريمة المنظمة.

5. العمل والأنشطة الاقتصادية للنزلاء

ذكرنا سابقا إن هناك عدداً من الورش الصناعية التي توجد في قسم الأحكام الثقيلة تشتمل على ورش النجارة والحدادة والخياطة وبعض الأعمال اليدوية البسيطة، ويعمل فيها بعض النزلاء أصحاب الخبرة السابقة في هذا المجال، ويتم تشغيلهم لقاء أجور محددة.

(23) مذكرات النزيل عدنان الجحيشي.

ومن خلال ملاحظتنا لواقع عمل هذه الورش تبين لنا أن بعضها متوقف عن العمل لأسباب عديدة منها عدم توافر المواد الأولية وقلة الكادر الوظيفي المتخصص بالتأهيل المهني، هذا بالإضافة إلى قدم المكائن والآلات المستعملة في هذه الورش ورداءتها وعدم توفر الصيانة اللازمة لهذه المكائن.

إن من المفروض وفق قانون مصلحة السجون العراقية توفير العمل المناسب لكل نزيل داخل المؤسسة الإصلاحية وضمن حدود قدرته ومؤهلاته [24]. لكن كثرة عدد النزلاء قياساً إلى الطاقة الاستيعابية لهذه الورش لم توفر الفرص لكثير من النزلاء المشاركة في برامج التأهيل المهني، واقتصر العمل فيها على 80 نزيلاً فقط، ويجري العمل داخل القسم المهني تحت إشراف بعض النزلاء القدامى الذين يتولون مهمة تدريب وتأهيل النزلاء مهنيا، وكثيرا ما تخضع عملية تدريب النزلاء على العمل لأمزجة ورغبات النزلاء المسؤولين عن إدارة العمل في هذه الورش، حيث يتم استبعاد الكثير من النزلاء عن العمل لأسباب شخصية وبغض النظر عن القابليات البدنية والعلمية التي يحملونها، يضاف إلى ذلك إن عدم توفر الشروط الصحية في هذه الورش وانعدام التهوية ووسائل التبريد والتدفئة المركزية فيها تجعل ظروف العمل صعبة التحمل الشمس اللاهبة والبرد القارص، بصورة يتعرض من خلالها العاملون إلى مختلف الأمراض المعدية وغير المعدية يتفاقم خطرها على صحتهم مع استمرار عملهم في هذه الورش لسنوات طويلة. ففي

(24) محمد أحمد محمد المشهداني، قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 1983، ص 3530356.

مثل هذه الظروف القاسية يحجم معظم النزلاء عن العمل ويفضلون البقاء عاطلين عن العمل في زنزانتهم[25].

وإذا كان التشغيل الداخلي للنزلاء اقتصر على عدد محدود من النزلاء، فإن التشغيل الخارجي للنزلاء ينعدم وجوده في المؤسسة الإصلاحية بسبب عدم رغبة المؤسسات الصناعية تشغيل النزلاء في معاملها، على الرغم من قرب المؤسسة الإصلاحية من كثير من المشاريع الصناعية ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة نينوى مثل مشروع سد بادوش ومعمل سمنت بادوش، وكذلك تنتشر حول المؤسسة الإصلاحية كثير من الأراضي الصالحة للزراعة،التي إذا استغلت استغلالاً علمياً صحيحاً من خلال استثمار طاقات السجناء، أمكن الحصول على نتائج إيجابية تخدم الاقتصاد الوطني من جهة، وتخدم أهداف السجن في تحقيق التأهيل والإصلاح من جهة أخرى.

نستخلص مما تقدم أن التأهيل المهني لا يسير بخطى متقدمة وإنما تعترضه الكثير من الصعوبات، تكون نتيجة سلبية على النزيل الذي قد لا يجيد أية صنعة أو مهنة تمكنه من شق طريقه في الحياة، بعد عودته إلى المجتمع عندما يفرج عنه، ومن ثم تكون بطالته سبباً مهماً في ارتكابه الجريمة ودخول السجن، كما هو الحال في اغلب جرائم الأموال، فإذا ما أطلق سراح هذا النزيل من السجن بنفس الحال الذي دخل فيه السجن، فأننا نكون قد وضعنا اقدم هذا الإنسان على طريق الجريمة من جديد.

---

(25) مقابلة مع بعض النزلاء.

المحور الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولا / الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه سابقاً نستطيع تشخيص أهم العوامل والظروف السائدة في قسم إصلاح الكبار التي تلعب دوراً مهماً في فشل العملية الإصلاحية في تحقيق أهدافها المحددة، وهي:

1. عدم وجود تصنيف صحيح للنزلاء عند وضعهم داخل المؤسسة الإصلاحية مما يؤدي إلى جعل المؤسسة بؤرة صالحة لانتقال السلوك الإجرامي بين النزلاء.
2. إن سوء التعامل مع النزلاء من قبل أفراد القوة الإجرائية يؤدي إلى عدم نشوء علاقة سليمة بين النزلاء من جهة وبين أفراد القوة الإجرائية من جهة أخرى.
3. إن كثرة عدد النزلاء مقارنة بعدد الباحثين الاجتماعيين نتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها قطرنا العراقي وعدم رغبة أفراد المجتمع في العمل داخل الإصلاحيات جعلت من الصعوبة أن يقوم الكادر بتنفيذ البرامج الإصلاحية.
4. وجود ضعف في التأهيل المهني للنزلاء نتيجة توقف الورش الإنتاجية عن العمل وعدم وجود كادر مهني متقدم لتعليم النزلاء مما يؤدي إلى لجوء النزلاء إلى ممارسة أعمال غير شرعية مثل بيع وشراء الحبوب والمخدرات وممارسة القمار للحصول على المال.

5. وجود ثقافة خاصة بين النزلاء تشجع على ممارسة السلوك الإجرامي وتتسامح مع الكثير من الأفعال المنحرفة داخل المؤسسة الإصلاحية وتجعل من العنف والقوة سمة العلاقات بين النزلاء.

6. عدم توفر وسائل ترفيهية وتعليمية وثقافية داخل المؤسسة الإصلاحية تقلل من أوقات الفراغ الطويلة والقلق النفسي والكآبة بين النزلاء.

7. يوجد ضعف واضح في الرعاية اللاحقة للنزلاء بعد إنهائهم لمدة محكوميتهم حيث يصعب على الكثير منهم الحصول على عمل مناسب له مما يشكل ذلك عاملاً مهماً من عوامل عودته إلى الإجرام.

8. تشكل العلاقات الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في انتقال السلوكيات الإجرامية بين النزلاء وفي ظهور العصابات الإجرامية داخل المؤسسة الإصلاحية تتخذ من السجن وسيلة لتعليم وتدريب النزلاء أساليب وفنون العمل الإجرامي ونشر الرذيلة والانحراف فيما بينهم.

9. لا تتوفر برامج صحيحة لاستقبال النزلاء تتولى دراسة ظروفهم الاجتماعية والصحية والنفسية مما يتركهم عرضة للإهمال والوقوع في الانحراف تحت تأثير البيئة الفاسدة للسجن.

10. لا تتوفر قاعات نظيفة وواسعة للنزلاء حيث إن معظمها يعاني من إهمال في الشروط الصحية، ولا تتوفر أجهزة تبريد وتدفئة مركزية حديثة داخل أقسام المؤسسة الإصلاحية مما يؤدي إلى انتشار الكثير من الأمراض الخطيرة بين النزلاء تؤثر على صحتهم واستقرارهم النفسي والجسمي داخل المؤسسة الإصلاحية.

ثانيا/ التوصيات

من اجل قيام المؤسسة الإصلاحية بواجباتها بشكل صحيح في علاج وإصلاح النزلاء، نوصي بما يأتي:

1. العمل على صيانة وتحديث بناية المؤسسة الإصلاحية وتوفير المعدات والوسائل اللازمة لكل قسم من الأقسام الثلاث، مثل:

أ. بناء مكتبة حديثة وتزويدها بأحدث الكتب والمطبوعات الثقافية والعلمية التي تنمي عقول النزلاء.

ب. توفير أجهزة تبريد وتدفئة مركزية.

ج. توفير قاعات واسعة ونظيفة للنزلاء.

د. توفير المرافق والحمامات الصحية النظيفة.

هـ. إنشاء ملاعب رياضية متنوعة لممارسة مختلف الألعاب الرياضية.

و. بناء ورش صناعية حديثة مزودة بمختلف الآلات والمكائن الحديثة.

ز. إنشاء جامع كبير داخل المؤسسة الإصلاحية يتم من خلاله إلقاء الخطب والمحاضرات الدينية على النزلاء.

2. التأكيد على وجوب مراعاة التصنيف وفق نوع الجريمة واعتياد النزيل على الإجرام، ومراعاة التماثيل العمري عند توزيع النزلاء على أقسام المؤسسة الإصلاحية والعمل على تخصيص قسم خاص يودع فيه المحكومون في جرائم غير خطرة، كحوادث السيارات والقتل الخطأ، ومعاملتهم بصورة إنسانية تختلف عن معاملة أقرانهم الموجودين في الأقسام الأخرى.

3. يجب تزويد المؤسسة الإصلاحية بأفراد قوة إجرائية من ذوي التحصيل العلمي وتزويدهم بالخبرات الفنية والإدارية الكافية عن العملية الإصلاحية. وتوفير مستوى معاشي جيد لهم.
4. زيادة عدد الباحثين الاجتماعيين داخل القسم الإصلاحي، لكي يستطيع كل باحث من التخصص على مجموعة من النزلاء ويسهل عملية إصلاحهم وتأهيلهم اجتماعيا.
5. تعزيز الجانب العلمي والثقافي للنزلاء من خلال إقامة الندوات والمعارض الفنية للنزلاء المبدعين، وإتاحة الفرصة للمتعلمين منهم لمواصلة دراستهم أثناء وجودهم داخل المؤسسة الإصلاحية.
6. يجب تشجيع جميع النزلاء على العمل الصناعي المنتج الذي يدر دخلاً مادياً جيداً للنزيل والمؤسسة الإصلاحية معا، وتحويل المؤسسة إلى قطاع إنتاجي، وإدخال صناعات حديثة إليه مثل صناعة البلاستك والصناعات الكهربائية.
7. يجب توجيه عناية خاصة لرعاية النزلاء بعد خروجهم من المؤسسة الإصلاحية، من خلال قيام مؤسسات الإصلاح الاجتماعي بالتنسيق مع دوائر الدولة ومصانع القطاع العام بإيجاد فرص عمل مناسبة لمطلقي السراح حديثا بما يضمن سد حاجاتهم المعاشية ويبعدهم عن شبح البطالة والفقر المؤدي إلى الإجرام.
8. تشجيع التشغيل الخارجي للنزلاء من خلال إرسالهم إلى المعامل الإنتاجية للعمل فيها أو المشاركة في الأعمال الزراعية من خلال تخصيص ارض زراعية بالقرب من المؤسسة الإصلاحية لغرض تشغيل النزلاء بالعمل الزراعي والاستفادة من إيرادات الزراعة لصالح النزلاء والمؤسسة الإصلاحية.

Abstract

The Gregarious Environment in Bādoosh Jail "Practical Study"

Hārith H. Ayuub [*]

Ahmmad Abdulaziz [**]

This study attempt to investigate the gregarious environment in Bādoosh Jail. The study shows how this environment plays a role in rehabilitating the prisoners. The department of rehabilitation of adults in Bādoosh as a society for the present paper.

The paper includes three sections, the first one handles the methodology of the paper including determining the problem and aims of the paper as well as the devices used in collecting data such as interviews and observation, time, place. and human fields of the paper as well as the most important concepts of the paper have also been determined.

(*) College of Arts / University of Mosul.

(**) College of Arts / University of Mosul.

Section two defines the reform firms and physical environment of that firm as well as social relations among prisoners...

Finally, sections three summarizes some conclusions and recommendations based on the results achieved.